المحور التاسع

مكافحة الفساد

أ.د. أحمد سامي المعموري[1]
د. أمين فرج شريف[2]
السيد سعيد ياسين موسى[3]

9-1: تمهيد

يعد الفساد ظاهرة عالمية انتشرت في أغلب المجتمعات بصرف النظر عن مدى تقدمها ووعيها أو نظام الحكم فيها أو قوة سلطة القانون، حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها تقريبا، وان آثار هذه الظاهرة تنعكس على المجتمع بشكل سلبي، وذلك بتكريس مبدأ عدم المساواة والظلم، فالفساد سبب رئيس في تراجع الأداء الاقتصادي وزيادة مستوى البطالة ومعدل الفقر، كما ان هذه الظاهرة عالمية وشديدة الانتشار وذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة، لهذا حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة والاجتماع، نظرا لآثارها التي تفتك باقتصاديات الدول وتنهتك حقوق الإنسان وتحرم الشعوب من التنمية المستدامة، فضلاً عن أن الإفلات من العقاب يعد من الحوافز التي تشجع على استمرارية الفساد بكل أشكاله.

ويُمثل الفساد المالي والإداري أحد أبرز الإشكالات التي يعاني منها العراق خلال العقدين الماضيين، حيث تسبب الفساد بهدر المليارات من الدولارات التي كان يفترض أن تشكل عماد الاقتصاد، فيما تذهب عشرات المليارات سنوياً إلى فاسدين ومتنفذين حزبيين وجماعات مسلحة مما عرقل كثيرا من خطوات التنمية والاصلاح الاقتصادي وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين، ولقد بذلت الحكومات المتعاقبة خطوات مهمة في مكافحة الفساد بشتى صوره، إلا ان هذه الخطوات كانت غير كافية ولم تحقق اهدافها لأسباب مختلفة كثيرة، سوف نركز في هذا التقرير على تقويم مقطعي لملف الفساد ومكافحته خلال العام 2021 في العراق من خلال مجموعة من المفردات والنقاط الجوهرية.

(1) كلية القانون جامعة الكوفة.
(2) كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية.
(3) باحث وخبير بشؤون مكافحة الفساد.

2-9: موقع العراق في مؤشر مدركات الفساد (2021)

منذ عام 2003 وحتى 2021، يقبع العراق في ذيل مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، ليكون من أكثر بلدان العالم فساداً، ويُصنف مؤشر مدركات الفساد درجات ومراتب الدول استنادا إلى مدى فساد القطاع العام في البلد بحسب إدراك الخبراء والمسؤولين التنفيذيين في قطاع الأعمال. وهو مؤشر مركب يجمع بين 13 دراسة مسحية وتقويمات للفساد أجرتها مجموعة متنوعة من المؤسسات المرموقة. ومؤشر مدركات الفساد هو المؤشر الأكثر استخداما وانتشارا في سائر أنحاء العالم ولقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية تقريرها السنوي (مؤشر مدركات الفساد 2021) في 25 كانون الثاني (يناير) 2022 وأحتل العراق التسلسل 157 بواقع 23 درجة ويعد هذا تقدما طفيفا عن العام 2020 والذي كان تسلسل العراق 160 و21 درجة. إذ يؤشر هذا الدليل استمرار الفساد في البلد، وعدم التوجه الى اتخاذ اجراءات جادة في مكافحته واجتثاثه من جذوره.

جدول (9-1): ترتيب العراق على وفق مؤشر مدركات الفساد لعامي 2021-2022

السنة	الترتيب دوليا	الترتيب عربيا	من 100 درجة
2020	160	15	21
2021	157	15	23

المصدر www.transparency.org/ar/press تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد منشور على الموقع الرسمي للمنظمة.

3-9: دور هيأة النزاهة

توجد في العراق عدة جهات رقابية مختصة بالفساد أو متعلقة به، مثل ديوان الرقابة المالية والادعاء العام ولجنة النزاهة بمجلس النواب، كما تم تشكيل بعض اللجان التنفيذية بموجب اوامر ديوانية لا سيما في عام 2021، وسوف نركز على دور وجهود هيأة النزاهة كونها الهيأة المستقلة المختصة بمكافحة الفساد بالإضافة إلى دورها المهم قانونيا وعمليا في هذا المجال، كما سيتم التطرق إلى بعض الجهات الاخرى بلحاظ الحقبة الزمنية للتقرير وهي العام 2021.

تعد هيأة النزاهة مؤسسة رقابية مستقلة مختصة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم أنشئت بموجب الأمر الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 55 لسنة 2004 ثم صدر قانون هيأة النزاهة الاتحادية النافذ رقم 30)) لسنة (2011) المعدل، مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرشاوي والمحسوبية والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال:

- وضع أسس ومعايير للأخلاق الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.
- عقد ندوات وإعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

- اتخاذ التدابير الوقائية والتحري والتحقيق في الفساد وتقديم مسودات القوانين وتعديلاتها والتي تختص بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مع تشكيلات ساندة كالتدريب والتأهيل والتوعية والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والبحوث والدراسات.

جدير بالذكر ان هناك تقدم واضح في الملاحقة وتصاعد وتيرة التحقيقات في هيأة النزاهة مع ظهور مؤشر جديد هو الإعلان والإفصاح عن المعلومات عن قضايا التحقيقات وإعلان أوامر الاستقدام وأوامر إلقاء القبض ونتائج الأحكام القضائية والإفصاح عن المبالغ المهدورة والمستردة في الداخل وتضمين الخسائر المالية، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان اللجان التنفيذية التي صدرت بموجب الاوامر الديوانية مثل لجنة الامر الديواني رقم 29 لسنة 2019 قد اخذت الكثير من مساحة العمل واختصاصات الهيأة لا سيما في العام 2021.

من جهة اخرى أن هيأة النزاهة تمثل العراق في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وعليها مسؤولية وضع البرامج والإستراتيجيات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتلبية متطلبات الاتفاقيتين على وفق فصولها وبحسب جداول زمنية في الاستعراض والمراجعة لتبيان مدى التزام العراق بتلبية المتطلبات، وبناءً على هذا وتماشيا مع متطلبات تنفيذ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد (2003) والتي صادق عليها العراق بموجب قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 رقم 35 لسنة 2007، اعدت هيأة النزاهة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) مشروع الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2021 –2024[1] وارسلته إلى مجلس الوزراء، وتمت المصادقة الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 6 نيسان (ابريل) 2021 وتم اصدارها بموجب القرار (181) لسنة 2021 وبذلك تكون هيأة النزاهة الاتحادية بإنجازها لهذه الاستراتيجية قد نفذت أهمِّ متطلبات مكافحة الفساد على المستوى الدوليِّ والإقليميِّ والمحلي من الناحية القانونية؛ لكن يبقى التحدي الاكبر هو الجانب التنفيذي من هذه الاستراتيجيات وهل سيتم وضعها موضع التنفيذ.

وتتكون الإستراتيجية من المحاور الآتية[2]:

1 ـ الدروس المستفادة من اصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014).

2 ـ منهجية اعداد الاستراتيجية الحالية.

3 ـ تحليل بيئة الفساد في العراق ومتطلبات مكافحته.

4 ـ المسار الإستراتيجي.

5 ـ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

6 ـ آلية تنفيذ الخطة التنفيذية.

ولو استعرضنا اهم ما تم تنفيذه من قبل هيأة النزاهة في العام 2021 بالمقارنة مع العام الذي سبقه نجد ان

(1) يذكر ان هيأة النزاهة سبقت وأعدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2010-2014).

(2) المنهجية أعلاها هي المعتمدة وفق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في وضع استراتيجيات مكافحة الفساد.

الهيأة لم تحقق انجازات كبيرة تذكر في ذلك وبقت حبيسة الاطر التقليدية والنمطية والروتينية في التعامل مع هذا الملف المهم إذ يشير تقرير الهيأة لعام 2021 على انها قامت خلال عام 2021 بالإجراءات الاتية[1]:

1. البلاغات والإخبارات والقضايا الجزائية:

- البلاغات: تلقت الهيأة (4230) بلاغاً لمزاعم فساد.
- الإخبارات: بلغت عدد الإخبارات المسجلة (9183) إخباراً.
- القضايا الجزائية: بلغت عدد القضايا الجزائية المسجلة (11605) قضية جزائية.

2. أوامر الاستقدام والقبض والتوقيف:

- أوامر الاستقدام: بلغ عدد اوامر الاستقدام القضائية الصادرة (7736) أمرا قضائيا.
- أوامر القبض: بلغ عدد اوامر القبض القضائية الصادرة (1568) أمرا قضائيا.
- أوامر التوقيف: بلغ عدد اوامر التوقيف القضائية الصادرة (1405) أمرا قضائيا.

3. عمليات الضبط بالجرم المشهود: نفذت الهيأة (815) عملية ضبط بالجرم المشهود.

4. القضايا المُحالة والمُتهمون المُحالون على محكمة الموضوع (الجنح والجنايات): بلغ عدد القضايا المحالة والمتهمون المحالون على محكمة الموضوع (2912) قضية تضمنت (5836) أمرا بالإحالة، ومن بين تلك القضايا والإحالات عدد من الوزراء ومن بدرجاتهم بالإضافة العديد من ذوي الدرجات الخاصة والمدراء العاميين ومن بدرجاتهم.

5. الأموال العامة المحافظ عليها: بلغ مجموع الأموال العامة التي استرجعتها الهيأة، والتي صدرت أحكا م قضائية بردِّها، والتي منعت أو أوقفت الهيأة هدرها بناءً على إجراءاتها، والتي تمت إعادتها حقيقةً لحساب الخزينة العامة، (642,498,499,204) دينارا عراقيا و(,025,779,72910) دولارا أمريكيا.

6. الأحكام القضائية الصادرة في جرائم الفساد (إدانة - إفراج): بلغ عدد الأحكام القضائية الصادرة (1150) حكما قضائيا بجموع (632) حكما بالإدانة و(518) حكما بالإفراج.

7. تقديم مشاريع ومُسوَّدات القوانين والتعليمات واللوائح التي اقترحتها الهيأة، مُبيِّـناً أنَّ من بينها: مُسوَّدة مشروع قانون حق الاطلاع على المعلومة والحصول عليها، ومشروع تعديل قانون التضمين رقم (31) لسنة 2015، ومشروع تعديل نصوص جرائم الرشوة في قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969، ومشروع التعديل الواحد والعشرين لقانون الملاك رقم (25) لسنة 1960، ومشروع التعديل الثاني لقانون صندوق استرداد اموال العراق رقم (9) لسنة 2012 وغيرها.

وفي سياق متصل اعلنت هيأة النزاهة في بيان لها، مناسبة الإعلان عن التقرير السنوي لعام 2021، أنه جرى

(1) التقرير السنوي لعام 2021 الصادر من هيأة النزاهة الإتحادية والمتاح في موقع الهيأة الإلكتروني:
https://nazaha.iq/news_FA.asp?page_namper=p9

استرجاع مبالغ كبيرة لصالح خزينة الدولة من القيمة التي جرى الكشف عنها أو صدرت أحكام قضائية بردها. وأنها « «عملت على أكثر من 18 ألف قضية خلال العام الماضي، وعدد المتهمين بتلك القضايا تجاوز 11 ألف شخص، وجهت إليهم 15 ألف تهمة». وأن بين المتهمين 54 وزيراً وجهت لهم 101 تهمة، و422 متهماً من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم في درجتهم وجهت لهم 712 تهمة، مشيرة إلى صدور 632 حكما بالإدانة من بينها حكم واحد بحق وزير و42 حكماً ضد 23 من ذوي الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم في درجتهم[1].

4-9: دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي

يعد ديوان الرقابة المالية الاتحادي من المؤسسات العريقة في البلاد، إذ تزامن تأسيسه مع بدايات تأسيس الدولة العراقية الحديثة، ومنذ عام 1927 يطلع الديوان بمهام الرقابة والتدقيق على اعمال الادارات الحكومية. وبحسب التقرير الفصلي الاول لعام 2021 فقد أنجز الديوان 1501 تقريرا رقابيا تناولت بيانات مالية ونتائج أعمال وتقارير الموازنة الاستثمارية وتقارير دورية وزيارات تفتيشية وتقارير تقويم أداء ونتائج تدقيق عقود وغيرها. فضلاً عن أنجاز تسعة تقارير في مجال الرقابة التخصصية التي تناولت الشؤون الهندسية والزراعية والاروائية والصحية والبيئية والتجارة والنفط وديوان الوقف السني.

مبنى ديوان الرقابة المالية الاتحادي

وقد أشر الديوان عددا من الملاحظات القديمة الجديدة في عام 2021 منها: تأخر الادارات الخاضعة للرقابة عن تقديم بياناتها في التوقيتات المقررة على وفق متطلبات اعداد البيانات المالية خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة، وما تزال البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في ادخال الانظمة الالكترونية غير متوفرة، وضعف الملاكات الادارية والمحاسبية الامر الذي يسبب تأخير انجاز البيانات المالية أو تقديمها بشكل مخالف لمتطلبات اعدادها[2]. وقد أشر التقرير عددا من المخالفات يمكن اجمالها في الجدول الاتي:

(1) براء الشمري، هيأة النزاهة العراقية تمنع هدر 10 مليارات دولار في 2021 (https://www.alaraby.co.uk/economy-2021)
(2) ديوان الرقابة المالية الاتحادي، التقرير الفصلي الاول لعام 2021، بغداد، 2022، ص4.

جدول (9-2): المخالفات التي حددها تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادية في تقريره نصف السنوي لعام 2021

نطاق المخالفات	نوع المخالفات
قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي 31 لسنة 2011	• عدم جدية بعض الوزارات والتشكيلات التابعة لها في تصفية الملاحظات المسجلة من قبل الديوان ومعالجتها. • الانتقائية في الاجابة على ملاحظات الديوان. • تزويد الديوان ببيانات غير مستوفية لمتطلبات انجاز التدقيق. • الامتناع أو التأخر بالرد على مذكرات الديوان واستفساراته.
تعليمات تنفيذ الموازنة العامة	• لم تقم العديد من دوائر الدولة والشركات العامة حساباتها الختامية للسنتين 2019 و2020، فضلاً عن عدم تقديم الحسابات لسنوات أسبق منهما. • عدم قيام بعض التشكيلات التابعة للوزارات والهيئات المستقلة باستغلال التخصيصات المالية السنوية المرصدة لها من وزارة المالية. • استغلال التخصيصات العائدة للتشكيلات من قبل دواوين الوزارات خلافات لتعليمات تنفيذ الموازنة.
تعليمات تنفيذ العقود الحكومية	• عدم تقديم دراسة جدوى اقتصادية لأغلب المشاريع المتعاقد على تنفيذها خلافا للمادة (2/ أولا/أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم 2 لسنة 2014. • عدم دقة الكلف التخمينية للعقود وتحديثها خلافا للمادة (2/ أولا/د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية. • عدم تقديم شهادة المنشأ للبضائع بموجب التعاقدات الحكومية. • عدم قيام لجان تحليل العطاءات باحتساب نسب الترجيح للعروض المالية والفنية لأغراض المفاضلة والترشيح واختيار العطاءات. • تأخر المناقصين الفائزين بالإحالة والمبلغين بصدور أوامر الاحالة عن توقيع العقود ضمن المدة المحددة البالغة 14 يوم عمل من تاريخ التبليغ بالاحالة. • عدم تقديم بعض الشركات المتعاقد معها بتقديم اعمال مماثلة. • استكمال التعاقد قبل التأكد من صدور خطاب الضمان. • تدني نسب الانجاز بسبب التلكؤ والاهمال من قبل الشركات المنفذة لبعض المشروعات. • عدم احتساب الغرامات التأخيرية بالرغم من عدم التزام الشركات المجهزة أو المنفذة. • عدم قيام القيام بعض الجهات بمفاتحة وزارة التخطيط لغرض التحقق من سلامة وصحة موقف الشركات المتعاقد معها. • عدم اعداد العقود على وفق اجراءات الوثائق القياسية الصادرة عن وزارة التخطيط. • استخدام أسلوب الدعوة المباشرة على الرغم من عدم توفر مبرراتها في التعاقد.
التوقفات التعاقدية	• عدم قيام العديد من التشكيلات في بعض الوزارات بتسديد التوقيفات التعاقدية التقاعدية المستقطعة لصالح صندوق تقاعد موظفي الدولة خلافا للمادة 17/ ثالثا من قانون التقاعد الموحد رقم 9 لسنة 2014 المعدل.
السيارات المملوكة للدولة	• عدم اعادة السيارات المنسبة الى دوائر اخرى أو بذمة موظفين خارج الخدمة أو لدى قوات عسكرية الى دوائرها الاصلية.
التجاوز على الممتلكات العامة	• ضعف الاجراءات المتخذة من قبل الادارات لإزالة التجاوزات الحاصلة على ممتلكاتها (اراض ومبان) من قبل الغير.

المصدر: ديوان الرقابة المالية الاتحادي، التقرير الفصلي الاول لعام 2021، بغداد، 2022، ص18-24.

مع ذلك فإنَّ التقويم الاجمالي لتقرير الديوان انف الذكر يكشف استمرار الدور «الخجول» للديوان في متابعة عمله، فاغلب القضايا والملاحظات تعود الى سنوات سابقة لتقويم السنة مدار تقريره 2021، وكثيرا من الملاحظات، وان دخلت في اطار عمله الرقابي والتقويمي، الا انها أقل أهمية من متابعة المال العام الذي ينتهك، ويبدد، في اطار رقابي محدود، أو مسكوت عنه، وفي هذا الصدد نشير الى ملاحظة الديوان بشأن منفذ السيب في محافظة ميسان وكان نصها الاتي «من خلال قيام الهيأة الرقابية المختصة بالزيارة الميدانية والاستفسار من ادارة المنفذ حول عملية التبادل التجاري للبضائع المستوردة الداخلة عبر المنفذ أعلاه تبين أن تلك العملية لم يتم اخضاعها الى الاجراءات الوقائية الصحية وتعقيم المواد الداخلة وتعفيرها عند نقطة التبادل التجاري»[1]. وهذه الملاحظة على الرغم من أهميتها الا انها تعني ضمنا أن المنفذ المشار إليه لم ترد عليه أية ملاحظات رقابية تتعلق بعمله الاساس، بل ان تلك الاعمال لم تشبها شائبة تستحق تسجيل الملاحظات عليها باستثناء ما ورد في النص المذكور. ويلخص الجدول الاتي ارتباط ملاحظات الديوان على بعض الوزارات والجهات الحكومية بحسب ارتباطها بعملها الاساسي.

جدول (9-3): طبيعة المخالفات المسجلة ديوان الرقابة المالية الاتحادية في تقريره نصف السنوي لعام 2021 على بعض الوزارات

الجهة	المخالفة	الارتباط
مجلس الوزراء/ هيأة المنافذ الحدودية	• عدم اخضاع السلع المستوردة لإجراءات الوقاية الصحية والتعقيم والعفير.	لم يتم التدقيق على أنشطتهم الاساسية
مجلس الوزراء/ مؤسسة الشهداء	• وجود معاملات مزورة لبعض المشمولين بأعمال الوزارة	لم يتم الاشارة الى أدائهم المالي والاداري
وزارة الداخلية/ مديرية الدفاع المدني	• قضية اختلاس رواتب المنتسبين في مديرية الدفاع المدني في واسط. • عدم وضع خطة الاستجابة للحوادث ذات الطابع الكيمياوي والاحيائي والاشعاعي والنووي. • عدم تفعيل شروط السلامة المهنية والمدنية ومتطلبات الدفاع المدني لجميع منشآت ودوائر الدولة. • عدم تنفيذ عقد شركة درة المحيط.	لم يتم الاشارة الى أدائهم المالي والاداري
وزارة الداخلية/ قيادة قوات حرس الحدود	• تدقيق محضر اطعام المنتسبين وعدم اعتماد أحد اساليب التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة 2014 المعدلة.	لم يتم الاشارة الى أدائهم المالي والاداري
وزارة الدفاع	• توقف مديرية الحوانيت العسكرية عن ممارسة نشاطها.	الملاحظات مهمة وتتطلب اجراء تقويم أكثر عمقا.

المصدر: ديوان الرقابة المالية الاتحادي، التقرير الفصلي الاول لعام 2021، بغداد، 2022، ص25-29.

(1) المصدر السابق نفسه، ص23.

5-9: لجنة مكافحة الفساد المشكلة بالأمر الديواني 29 لسنة 2020

في آب (أغسطس) 2019، أصدر مجلس الوزراء أمراً ديوانياً حمل الرقم 29، يقضي بتشكيل لجنة تحقيق عليا مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء نفسه، مهمتها التحقيق في قضايا الفساد والجرائم الجنائية الكبرى برئاسة الفريق اول احمد ابو رغيف وعدد من الأعضاء ممثلين لوزارة الداخلية، جهاز المخابرات الوطني العراقي، جهاز الأمن الوطني، هيأة النزاهة، وتختص اللجنة بالقضايا الكبرى في مجال الفساد ولها صلاحيات واسعة ولها قوة ساندة من جهاز مكافحة الإرهاب مع دعوة القضاء والادعاء العام بتكليف قاضي تحقيق للإشراف على التحقيقات، ومنذ تشكيلها وضعت اللجنة في جدول أعمالها ملفات متعددة، منها:

1 ـ ملفات تابعة لوزارة وزارة الصناعة، في مجال الحديد والصلب والأسمنت.

2 ـ ملفات تابع لوزارة التجارة، منها ملف المواد الغذائية والبطاقة التموينية.

3 ـ ملفات وزارة الكهرباء الخاصة بعقود الاستثمار.

4 ـ ملفات خاصة بمجموعة من رجال الأعمال، متهمين بجرائم فساد وغسيل أموال.

5 ـ قضايا متعلقة بالبنوك والمصارف، منها الملف الخاص بما يعرف بـ(كي كارد).

6 ـ ملفات تابعة لهيأة الاستثمار.

7 ـ ملفات متعلقة بالمحافظين ومجالس المحافظات.

8 ـ ملفات متعلقة بالعقارات وأراضي الدولة وتزوير سندات الملكية.

وبعد مدة قصيرة من تشكيلها، وجّهت كتل وأحزاب سهام نقدها لعمل اللجنة وأدائها، معتبرين أنها تحتجز العشرات بتهم فساد وسرقة المال العام، مشيرين إلى أن اللجنة ارتكبت مخالفات قانونية تتمثل بتعذيب المتهمين، ونزع الاعترافات بالإكراه، وهو ما دفع رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي في شباط (فبراير) 2021، ليؤكد أن لجنة مكافحة الفساد ستستمر بعملها برغم كل ما يثار حولها من أكاذيب لحين تحقيق خطوات إيجابية للحد من الفساد، وفق قوله.

وارتبطت الانتقادات القانونية باللجنة، منذ لحظة تأسيسها، نتيجة افتقارها للغطاء الدستوري، إذ إن البلاد لديها مؤسسات دستورية لمكافحة الفساد، مثل هيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية، إلى جانب وجود مؤسسة أمنية دستورية للتعامل مع قضايا الإرهاب. غير أن الدوائر المقربة من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي كانت ترى أن تلك المؤسسات لم تؤدِ وظائفها بالشكل المطلوب، وظلّ ملف الفساد يتهدد الدولة ومؤسساتها منذ سنوات.

برغم تلك الإنتقادات واصلت اللجنة بالقيام بعملها، وكانت جولة من الاعتقالات التي قامت بها لجنة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي المكلّفة بالتحقيق في قضايا الفساد الكبرى، في سبتمبر (أيلول) 2020، والتي أسفرت عن اعتقال عدد من المسؤولين الحكوميين بتهم فساد، قد رفعت منسوب التفاؤل في الشارع العراقي من احتمالية أن تكون تلك العمليات ممهدة للإطاحة برؤوس فساد كبرى في البلاد.

ولقد أنهت المحكمة الإتحادية العليا العراقية الجدل الدائر بهذا الشأن، عندما اصدرت قرارها المرقم 169/ اتحادية/2021 في 2 آذار (مارس) 2022 بعدم صحة الامر الديواني رقم (29) لسنة 2020 المتضمن تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في قضايا الفساد والجرائم المهمة والغاءه اعتباراً من تاريخ صدور الحكم لمخالفته لأحكام المادة (37 /اولاً/1) من الدستور التي تضمن حماية حرية الانسان وكرامته ولمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في المادة 47 من الدستور ولمبدأ استقلال القضاء واختصاصه بتولي التحقيق والمحاكمة المنصوص عليها في المادتين 87 و88 من الدستور ولكون الامر المذكور يعد بمثابة تعديل لقانون هيأة النزاهة كونها هيأة دستورية تختص في التحقيق في قضايا الفساد المالي والاداري جدير بالذكر أن المحكمة اصدرت قرارها استناداً لصلاحياتها المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة 93 من الدستور[1].

بلغت عدد القضايا الجزائية التي تناولتها اللجنة حتى نهاية عام 2021، (156) قضية، وبلغ عدد أوامر الاستقدام (16) أمرا، وبلغ عدد أوامر القبض (39) أمرا، وبلغ عدد المتهمين الموقوفين (9) موقوفين، وبلغ عدد القضايا المحالة على محكمة الموضوع (14) قضية، وبلغ عدد المحكومين (19) محكوما.

ومن أبرز ما قامت به اللجنة (بمساعدة الأجهزة الامنية والقضائية) هي:

1 ـ اعتقال النائب لرئيس هيأة الوطنية الاستثمار سالار محمد أمين 4 كانون الثاني (يناير) 2021.

2 ـ اعتقال مدير هيأة التقاعد السابق وتم احالته إلى القضاء بعد اكمال اجراءات التحقيقات القضائية معه وفي 19 كانون الثاني (يناير) 2021 صدر على رئيس هيأة التقاعد الوطنية السابق أحمد عبد الجليل الساعدي حكم بالحبس 6 سنوات عن جريمة تلقي رشوة في عقد التأمين بحسب القرار 160 لسنة 1983 واستقطاع مبالغ مخالفة للقانون من رواتب المتقاعدين بالاشتراك مع شركة السلامة التجارية ولا تزال المحاكمات جارية معه عن قضايا فساد اخرى. «.

3 ـ صدر يوم الاحد 24 كانون الثاني (يناير) 2021 حكم من محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية بالسجن لمدة أربع سنوات بحق المتهم (بهاء عبد الحسين عبد الهادي) مدير شركة كي كارد وفق احكام المادة 310 من قانون العقوبات مع فرض غرامة قدرها 10 ملايين دينار عن موضوع إعطاء رشاوى للمتهم أحمد عبد الجليل رئيس هيأة التقاعد الوطنية السابق.

4 ـ صدر يوم الثلاثاء 9 شباط (فبراير) 2021 حكما من بالسجن لمدة 6 سنوات بحق مدير المصرف الزراعي السابق عادل عطية خضير واربعة من موظفي المصرف وغرامة 10 ملايين دينار، بعد اعتقاله قبل أشهر والتحقيق معه وعشرة موظفين من قبل لجنة الامر 29 لسنة 2019.

5 ـ بناء على تحقيقات لجنة مكافحة الفساد والتحقيق في الجرائم المهمة، أصدرت محكمة جنايات الفساد في الكرخ حكما على المتهم شاكر عزيز شبيب الزاملي رئيس هيأة استثمار بغداد بالحبس 4 سنوات وغرامة 10 ملايين دينار عراقي (نحو 7 آلاف دولار)، عن تقاضيه رشاوى.

(1) https://www.iraqfsc.iq/news.4821

6 ـ بناء على تحقيقات لجنة مكافحة الفساد (29) بتاريخ 5 كانون الثاني (يناير) 2022 اصدرت محكمة جنايات الرصافة الحكم على المتهم رعد محسن غازي الحارس (الوكيل السابق لوزارة الكهرباء) بالسجن ستة سنوات وغرامة 10ملايين دينار عراقي وفق القرار 160لسنة 1983 وذلك لتلقيه رشى مالية واحالة المشاريع التابعة لوزارة الكهرباء لشركات بالباطن.

7 ـ إلقاء القبض على رجل الأعمال بهاء علاء الجوراني، بتاريخ 16 شباط (فبراير) 2021 بعد إدانته بتهم وصفقات فساد في وزارة الصناعة، ثم اعتقال رئيس حزب الحل جمال الكربولي في 18 نيسان (أبريل) 2021، وفق مذكرة قبض قضائية صدرت بحقه على خلفية تهم فساد ثم في بداية العام 2022 أصدرت محكمة جنايات الكرخ، حكما بالسجن 6 سنوات بحق بهاء الجوراني بناء على تحقيقات لجنة مكافحة الفساد عن دفع رشى لموظفين حكوميين[1].

8 ـ اعتقال محافظ ذي قار السابق يحيى الناصري يوم الثلاثاء 27 تموز (يوليو) 2021 في بغداد بتهمة الفساد وفي وقت لاحق وبالتحديد في بداية العام 2022 صدر حكم من محكمة جنايات مُكافحة الفساد المركزيَّة بالحبس سنةً واحدةً عليه، استناداً إلى أحكام المادة 331 من قانون العقوبات[2].

9 ـ وفي اليوم نفسه (27 تموز) تم القبض على مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية والصادر بحقه امر قبض وفق القرار 160لسنة 1983 عن شبهات فساد وتلقى رشاوى خلال اشغاله المنصب.

10 ـأصدرت محكمة جنايات مكافحة الفساد المركزية في 25 آب (أغسطس) 2021 حكمين بالسجن المؤقت لمدة ست سنوات على كل من بهاء علاء عبد وعلي صالح هادي عن جريمة التدخل الاول بتعيين الثاني (علي صالح هادي) مديراً عاماً للشركة العامة للسمنت العراقية لقاء إحالة عقود تجهيز للشركة إلى شركات المدان (بهاء) في بغداد وفقاً للقرار المرقم 160 لسنة 1983 الفقرة ثانيا /1 وأيضا استنادا لأحكام المادة 308 وبدلالة المادة 310 من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969» [3].

6-9: قانون استرداد الأموال المنهوبة

استرداد أموال العراق صدر بموجبه قانون خاص، وهو قانون رقم (9(لسنة 2012 والذي تم تعديله بموجب قانون رقم (7) لسنة 2019، والذي يقضي بتأسيس صندوق لاسترداد أموال العراق المهربة، ويدير الصندوق مجلس ادارة مكونة من عدد من المسؤولين والجهات المعنية، يرأسه رئيس هيأة النزاهة.

قدّرت لجنة النزاهة النيابية الأموال العراقية المهرّبة من قبل بعض الفاسدين في عهد النظام السياسي القائم منذ عام 2003 وحتى عام 2021 بنحو 350 مليار دولار، أي ما يعادل 32 % من إيرادات العراق خلال 18 عاما.

وفيما يخص متابعة هذا الملف وإجراءاته، ذكر التقرير السنوي لهيأة النزاهة لعام 2021، أن الهيأة عملت خلال

(1) وكالة ناس الاخبارية الخبر منشور في الموقع الالكتروني https://www.nasnews.com/view.php?cat=52928,

(2) موقع وكالة IQ NEWS الاخبارية https://www.iqiraq.news/security/24698--.html

(3) موقع وكالة IQ NEWS الإخبارية https://www.iqiraq.news/society/26360--6-.html

عام 2021 على (257) قرارا قضائيا غيابيا صدرت بحق (142) متهما ومطلوبا لهيأة النزاهة، وبخصوص مجموع المبالغ الأموال المهربة التي تم اتخاذ اجراءات بصددها منذ تأسيس الصندوق ولغاية 2021/12/31 هي[1]: (420357,5081,) دولار أمريكي و(329,5212,) جنيه استرليني و(23,582,729) يورو و(954,175,313,311) دينار عراقي و(721,002) دينار أردني و(3,652) فرنك سويسري.

ان عدم قدرة العراق على استرداد أمواله بالشكل المطلوب تعود إلى أن القضية متشابكة وتستلزم اتفاقيات دولية وأخرى ثنائية، إذ أن الإشكالية الحقيقية تتمثل بضرورة اتباع العراق الخطوات القانونية التي تشمل إجراء تحقيقات قضائية محلية تصل إلى أحكام قضائية قطعية، وبعد تلك المرحلة يجب على الحكومة ووزارة الخارجية مخاطبة الإنتربول الدولي ووزارات الخارجية الأجنبية من أجل الشروع في الإجراءات القضائية بتلك الدول.

بهذا الخصوص، وبجهود مشتركة من قبل هيأة النزاهة الإتحادية ووزارة العدل العراقية وبالتعاون مع المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، برعاية رئيس مجلس الوزراء العراقي، استضاف العراق في شهر أيلول (سبتمبر) 2021 مؤتمراً دولياً لبحث أبرز المعوقات والعراقيل التي تواجه الجهات الرقابية في استرداد الأصول والأموال المهرّبة خارج حدود بلدانها حضره عدد من وزراء العدل العرب، فضلاً عن الأمين العام لجامعة الدول العربية، ناهيك عن حضور أكثر من (200) شخصية مثلت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وشهد المؤتمر عدة جلسات على مدار يومين، قدمت خلالها مجموعة بحوث ودراسات وأوراق عمل.

سلط المؤتمر مزيدا من الضوء والضغط على كيفية استرداد الاموال من الفاسدين، إضافة إلى تشجيع الكثير من الدول على توقيع اتفاقيات ثنائية مع العراق، لا سيما أن نسخة من توصيات المؤتمر أرسلت إلى الأمم المتحدة من أجل وضعها ضمن الآليات التي يمكن اتباعها في استعادة أموال العراق بالتعاون مع المجتمع الدولي.

أن أهمية المؤتمر أتت من خلال مناقشته قضية الأموال التي تم تهريبها من قبل شخصيات مزدوجة الجنسية، خاصة أن البلاد بحاجة إلى شركات محاماة دولية من أجل الشروع في العمل الحقيقي لاستعادة أموالها. وفيما حددت الرئاسة العراقية حجم الأموال المهربة خارج العراق بنحو 150 مليار دولار فإنَّ التقديرات السياسية تشير إلى أن حجم الأموال المسروقة داخل وخارج العراق تقدّر بنحو 300 مليار دولار[2].

من جهته ذكر التقرير السنوي لهيأة النزاهة لعام 2021، إن الدائرة القانونية في هيأة النزاهة قامت بإبرام (11) اتفاقا تعاونيا ومذكرة تفاهم مع جهات داخلية وخارجية في مجال مكافحة الفساد منها: مذكرة تفاهم مع الوكالة الالمانية للتعاون الدولي (GIZ) واتفاق تعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ولمقتضيات تجهيز ملفات الاسترداد للمطالبة بأموال العراق المهربة واسترداد المدانين، قامت هيأة النزاهة

(1) تشمل تلك المبالغ مجموع الأموال المستردة والأموال المحكوم باستردادها والاموال المحجوزة، لمعرفة مبالغ كل فقرة من الفقرات المذكورة، ينظر التقرير السنوي لهيأة النزاهة لعام 2021، ص 41.

(2) منشور في المركز اللبناني للأبحاث والدراسات على الموقع الالكتروني: http://center-lcrc.net/index.php?s=21&cat=3&id=25341

بالتعاون والتنسيق مع جهات محلية ودولية منها: جهاز المخابرات الوطني العراقي ومديريات الشرطة العربية والدولية ووزارة الخارجية العراقية، والمركز الدولي لمكافحة الفساد، وغيرها من الجهات.

واستكمالا لتلك الإجراءات تقدم رئيس الجمهورية في سنة 2021، بمشروع قانون (استرداد عوائد الفساد) إلى مجلس النواب، ومن الأسباب الموجبة لمشروع القانون تعزيز عمل الدولة العراقية لاستعادة أموال الفساد ومحاسبة المفسدين وتقديمهم للعدالة، ويذكر ان المشروع تضمن إجراءات عملية استباقية رادعة، وخطوات لاحقة لاستعادة أموال الفساد، ليكون إلى جانب الجهد القائم من المنظومة القانونية والمؤسسات ذات العلاقة، خطوة في طريق مكافحة هذه الآفة الخطيرة، وتوفير الدعم للمؤسسات المالية والرقابية وتفعيل أدواتها في سبيل الحد من آثارها التي تهدد حاضر البلد ومستقبله يذكر ان القانون لم يتم سنه بسبب انتهاء مدة الدورة القانونية لمجلس النواب.

في السياق نفسه اعلنت الحكومة في 29 ايلول (سبتمبر) 2021 أنها بدأت أولى الخطوات الخاصة بإعادة الأموال المسروقة خارج العراق. وقالت وزارة العدل على لسان الناطق باسمها في بيان صحافي، إن «مؤتمر استرداد الأموال المنهوبة يعد الخطوة الأولى في طريق استعادة هذه الأموال، وما تمخض عنه هو التوجه إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول، التي لديها أموال داخل العراق، مقابل أموال تطالب بها الحكومة العراقية». وأضاف أن «العراق يعدّ صياغة لاتفاقيات مع ثلاث دول، هي الأردن ومصر وسويسرا، تتضمن إعادة أموال واستملاك أراضٍ استولى عليها النظام السابق، مقابل استرداد أموال عراقية مجمّدة باسم شخصيات مخابراتية في هذه البلدان». وأوضح أن «التحرك نحو استرداد تلك الأموال يأتي عبر مكاتب الدعاوى في وزارة العدل وصندوق استرداد الأموال في هيأة النزاهة وسط رغبة الأطراف الإقليمية والدولية بتفعيل هذه الاتفاقيات». من جهتها أعلنت هيأة النزاهة عن صياغة عدد من مُذكَرات التفاهم المُبرمة مع هيأة التفتيش ومُكافحة الفساد والحقوق المدنيَة في عدد من الدول، فضلاً عن مذكرات مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة[1].

9-7: قضايا متفرقة: بلدية النجف الاشرف

تداولت وسائل الاعلام المحلية قضايا فساد متفرقة في بعض المحافظات لعل أكثرها اثارة تلك التي ارتبطت بالتغييرات الادارية في مديرية بلدية النجف الاشرف وتعيين المهندس مهدي الحاتمي مديرا جديدا لها في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، واعلانه بعد اسبوع من تكليفه وجود ملفات فساد تتجاوز قيمتها 19 مليار دينار تمثل قيمة الديون المستحقة بذمة البلدية، وقبل ذلك تظاهر عدد من منتسبيها في 20 حزيران (يونيو) 2021 بعدما قاموا بإغلاق دائرتهم، في سابقة تعد الاولى من نوعها في العراق[2]. وقد بيّن الحاتمي في مذكرة الى محافظ النجف مجموعة من الانتهاكات منها[3]:

(1) منشور في المركز اللبناني للأبحاث والدراسات على الموقع الالكتروني: http://center-lcrc.net/index.php?s=21&cat=3&id=25341

(2) شفق نيوز/ تظاهر اليوم الأحد، العشرات من موظفي بلدية محافظة النجف، ومتعاقدي منشآت النفط في ذي قار (موظفو بلدية النجف يتظاهرون ضد فساد دائرتهم ومتعاقدون في ذي قار يطالبون بالتثبيت (shafaq.com))

(3) وثيقة: كتاب مديرة بلدية النجف الاشرف، 6614 في 2021/11/18.

- وجود تجاوز على أبواب وفصول الموازنة التشغيلية لعام 2021 ووجود مشاريع بالدفع بالأجل تصل قيمتها الى 10 مليارات دينار.
- وجود كثير من العقود والاجراء الوهمية مع وجود عمال يستلمون راتبين.
- وجود شبهات فساد تتعلق بقطع الاراضي
- وجود شبهات فساد تتعلق بتصليح الاليات مع كشوفات تم صرفها بمبلغ 15 مليار على الرغم من وجود العديد من الاليات العاطلة.
- التلاعب بعقارات البلدية.
- عدم تسديد ديون الفنادق وتوسعة البناء بخلاف التعليمات والضوابط.

مع ذلك لم يتبين طبيعة الاجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية، والرقابية في المستويين المحلي والاتحادي، على الرغم من مطالبة السيد مقتدى الصدر في بيان له التحقيق في شبهات الفساد في المديرية، ووضعه لبعض الاسماء في البيان ومطالبة الجهات التحقيقية لإجراء التحري بشأنهم. لاسيما وأن «الأسماء المذكورة مُتهمة باستحصال، أو محاولة استحصال، امتيازات مالية وعقارية، أو الضغط لنيل مقاولات، أو مرائب، وغيرها بطرق غير شرعية، من عدة مؤسسات حكومية، بينها مديرية بلدية النجف»[1].

(1) وكالة ناس، ساد بالجُملة: بعد التظاهرات وحراك الصدر.. النزاهة تستقدم مدير بلدية النجف (https://www.nasnews.com/view.php?cat=76621)

وثيقة (2): بيان السيد مقتدى الصدر بشأن بعض المستغلين لاسم ال الصدر الكرام

بسم الله الرحمن الرحيم

AL-SHAHEED MOHAMMAD AL-SADER OFFICE
The Private Office
Of His Eminence
AL-SAYYID MUQTADA AL-SADER
The Holy Najaf

مكتب الشهيد السعيد السيد محمد الصدر
المكتب الخاص
لسماحة آية الإسلام والمسلمين
السيد مقتدى الصدر
النجف الأشرف

(عـام الإصـلاح)

م / إعـلام

بسمه تعالى

تجسيداً لمشروع الإصلاح الذي يرعاه سماحة القائد السيد مقتدى الصدر (أعزه الله) ومحاربة لآفة الفساد التي تنخر بالبلد دعا سماحته الحكومة لفتح تحقيق عادل وشفاف حول وجود شبهات فساد ترتبط بالأشخاص المدرجة أسمائهم ادناه والتأكد من صحتها كما شدد سماحته ايده الله على التعامل بشدة مع كل من تسول له نفسه استغلال اسم ال الصدر الكرام والحديث باسمهم في عموم العراق لاسيما محافظة النجف الاشرف وإنزال أشد العقوبات بحقهم.

الاسماء :

١-السيد احمد الياسري

٢-أمير عبد عون

٣-الشيخ علي الزبيدي

المكتب الخاص / النجف الأشرف

١٣ جمادى الأولى ١٤٤٣ - ١٨ كانون الأول ٢٠٢١

www.jawabna.com

العراق/النجف الأشرف

وقبل نهاية العام أعلن محافظ النجف الاشرف لؤي الياسري استقالته من منصبه، بعد تجدد الاحتجاجات ضده، والاتهامات بتردي الخدمات في المحافظة.

8-9: مشكلات واستحقاقات العام القادم (2022)

الفساد ليس حالة محلية بل هو ظاهرة عالمية تشمل جميع دول العالم النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، ولكن مع اختلاف النسب فيما بينها.

وفيما يخص العراق، يمكن القول بان الفساد لم يظهر بشكل فجأة بعد 2003 بل هو امتداد لسنوات طويلة

قبل هذا العام، لكن ما حصل، إن الفساد لم يكُن بيد السلطة الحاكمة فحسب بل أصبح منتشراً وظاهراً في أغلب-إن لم تكُن كل-المؤسسات الحكومية وخارجها.

وبما انه توجد العديد من التحديات والمعوقات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، عليه يمكن التكهن بانه سيظل يعاني من الفساد في العام القادم (2022) وبشكل متفاقم نظراً لانعدام البوادر الحقيقة والإرادة السياسية الصادقة لمكافحته.